الأمم المتحدة

A/C.2/56/SR.21

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

Distr.: General
8 March 2002
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ٢١

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ٣١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد جومالا (نائب الرئيس) ..... (إندونيسيا)

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(ب) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

(ج) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وخاصة في أفريقيا

(د) اتفاقية التنوع البيولوجي

(هـ) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

(ز) تشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

01-61291 (A)
0161291

نظراً لغياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد جومالا (إندونيسيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

البند ٩٨ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/56/74 وA/56/115-E/2001/92 وA/56/115/Corr.1-E/2001/92/Corr.1 وA/56/189 وA/56/222-S/2001/736 وA/56/303 وA/56/304 وA/56/318 وA/56/358 وA/56/395)

(ب) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/56/68 وcorr.1 و2 و3 و A/56/76-E/2001/54 وA/56/306 وA/C.2/56/2)

(ج) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف ا لشديد و/أو التصحر. وخاصة في أفريقيا (A/56/175 وA/56/306)

(د) اتفاقية التنوع البيولوجي (A/56/126)

(هـ) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (A/56/170 وA/56/306)

(ز) تشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ (A/56/129)

١ - **السيد جوكونيا** (زمبابوي): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به باسم مجموع الـ٧٧ والصين. وإن الدول النامية معنية مباشرة بقضية الطاقة لأن أغلبية سكانها يعيشون في المناطق الريفية دون كهرباء. وتسوء حالة إمدادات الطاقة، وتقضي نساؤهم أوقاتاً طويلة في جمع حطب النار رغم أن الكثير من تلك البلدان واقعة في مناطق العالم التي تغمرها أشعة الشمس. ومزايا الطاقة الشمسية معروفة تماماً: فهي الحميدة بيئياً وبالإمكان أن توفر أشكالاً مختلفة من الطاقة لحفز التنمية الاقتصادية على المستوى المحلي ومن ثم تثني الناس عن الهجرة من المناطق الريفية. ولن تستطيع الطاقة التقليدية توفير احتياجات البلدان النامية حيث لا تصل هذه الخدمة إلى المناطق الريفية؛ وربط هذه المناطق بشبكة الكهرباء باهظة التكاليف.

٢ - وقال إن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (نيروبي، ١٩٨١) كان علامة بارزة. فقد أوصى فيما أوصى بتطوير مصادر طاقة جديدة ومتجددة استكمالاً للنفط وأنواع الوقود الأحفوري الأخرى. ولقد حاولت معظم البلدان اعتماد استراتيجيات لتعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة.

٣ - وحينذاك قاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو، ١٩٩٢) المجتمع الدولي في تنفيذ أنشطة مختلفة تنفيذاً لجدول أعمال القرن ٢١ شملت استهلال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عملية أفضت إلى عقد مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية (هراري، ١٩٩٦). وقدمت أنشطة المتابعة الكثيرة التي نفذت على كل الصعد إسهاماً مفيداً في إذكاء الوعي بأهمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة حيث عززت استخدامها وساعدت البلدان المعنية على السير في طريق التنمية المستدامة. وتستحق كل الجهود

التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال كل ثناء وإن كان الطريق لا يزال طويلاً.

٤ - وأضاف أن على البلدان النامية أن تزيد جهودها لتنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة التي تمكِّنها على المدى الطويل من الحفاظ على غاباتها واحتياطيات وقودها الأحفوري، ومن الحد من التلوث الناتج عن استغلال الطاقة من الفحم والنفط والغاز. ويستعرض تقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (A/56/129) التحديات الأساسية التي تواجه التنمية واستخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، وهي تدني الأولوية المعطاة لمصادر الطاقة هذه في تخطيط ورسم سياسات الطاقة الوطنية؛ والتفاوت في مجال العمل بسبب دعم شبكات الطاقة التقليدية؛ ونقص الوعي بالتكنولوجيات وبمزاياها الاقتصادية والاجتماعية؛ وعدم كفاية الدعم لتطوير التكنولوجيا؛ والنقص في ترتيبات التمويل والائتمان؛ ونقص البنى الأساسية اللازمة للتصنيع وندرة الموارد البشرية الماهرة.

٥ - ورغم أن التشديد حالياً من البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥ ينصب على الطاقة الشمسية، تلتزم اللجنة العالمية للطاقة الشمسية بتشجيع وتعزيز أنشطة البحث والتطوير في كل مكونات مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. فهذه اللجنة التي أُعيدت هيكلتها لتحسين استجابتها لاحتياجات الدول الأعضاء تقيّم إنجازات البرنامج والعقبات التي يصادفها وتستعرض ممارستها نفسها.

٦ - وفي حين أن مبدأ المسؤولية المتقاسمة ولكن المتفاوتة، والرغبة في تقديم أفضل مساعدة ممكنة لتمكين البلدان النامية من تنفيذ برامجها للطاقة مهدا الطريق إلى التنمية المستدامة، ظلت الخلافات التي لا تنتهي والتي رزئ بها المجتمع الدولي في سعيه إلى التعاون في مجال تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، من الأمور التي تدعو إلى القلق. والواقع أنه ينبغي توفير بيئة موصلة إلى هذا الهدف بغية التعجيل بالتنمية وتوسيع نطاق استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة. وعلى الحكومات واجب توفير بيئة التمكين حتى يستطيع القطاع الخاص تطوير ما لديه من معارف وتكنولوجيات لخير الجميع. وقال إنه لما كان مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة سيعقد في أفريقيا، فهو يرجو أن يولي المؤتمر الاهتمام الواجب لموضوع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة بما يؤدي إلى اعتماد مبادرات ملموسة توفر الزخم لتنفيذ برامج اللجنة العالمية للطاقة الشمسية.

٧ - **السيد جيمينيز** (إكوادور): قال إن حدوث ظاهرة التذبذب الجنوبي المعروفة عموماً باسم "النينو" في الفترة ١٩٩٧/١٩٩٨ كان له تأثير شديد، اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً في عدة مناطق من العالم حتى أن الجمعية العامة اعتمدت القرار ٥٢/٢٠٠ الذي خص تلك الظاهرة باهتمام خاص من أجل تحسين فهمها والتمكن من وضع استراتيجية طويلة الأمد للتنبؤ بحدة الظاهرة وتخفيف آثارها عن طريق التعاون الدولي العلمي والتقني والمالي.

٨ - ووفقاً لهذا القرار عقد في عام ١٩٩٨ أول اجتماع حكومي دولي للخبراء بظاهرة النينو. وأوصت الوثيقة الختامية التي اعتمدها وهي إعلان غاياكيل، بإنشاء مركز بحوث دولي بشأن ظاهرة النينو/التذبذب الجنوبي. ثم تولت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية الدور الريادي في الأنشطة المنصوص عليها في القرار ٥٤/٢٢٠؛ مما أدى إلى توقيع مذكرة تعاون بين المنظمة وإكوادور في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٩ - وأوفت إكوادور بكل التزاماتها باعتبارها البلد المضيف. وهي ترجو أن يستجيب المجتمع الدولي للمشروع إيجابيا وأن يوفر الدعم التقني والعلمي والمالي اللازم لتمكين المركز الدولي للبحوث المعني بظاهرة النينو/ التذبذب الجنوبي من بدء عمله سريعاً من أجل جميع بلدان العالم، وخاصة البلدان النامية فهي الأكثر تضرراً من تغير المناخ ومن الكوارث الطبيعية. وقال إن وفده يرجو أيضاً أن ينال مشروع القرار الذي سيقدم عن ذلك الموضوع من مجموعة الـ٧٧ والصين، والمكسيك التأييد الإجماعي من كل الوفود.

١٠ - **السيدة ويل هالي** (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية): قالت إن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/ أو التصحر وخاصة في أفريقيا تقدم إطاراً مبتكراً ومشتركاً لإزالة القيود التي تحبس الفقراء في عوزهم. والواقع أن الفقراء كثيراً ما يفلحون أراضي أصابها التحات لا تفي باحتياجاتهم؛ مما يسفر عن التصحر الذي هو سبب في الفقر ونتيجة من نتائجه على السواء. وبما أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر هي الاتفاقية البيئية الوحيدة التي تجمع بين جميع أعمدة التنمية المستدامة - النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة - فعلى المجتمع الدولي أن يكفل إتيانها بنتائج ملموسة وأن يعبئ الموارد اللازمة لتنفيذها.

١١ - وقالت إن من دواعي غبطتها في هذا السياق أن تقول إن المؤتمر الخامس للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر اختارت تعزيز الآلية العالمية بزيادة ميزانيتها الأساسية.

١٢ - وقد بدأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) بإدراج المبادئ الواردة في الاتفاقية ضمن عملياته وذلك بأن أدرج في مشاريعه الأولويات المحددة في برامج العمل الوطنية التي تضعها الأقطار الأطراف المتضررة. وسوف يتواصل تعزيز تلك الجهود بالتعاون مع مرفق البيئة العالمية الذي جعل الإيفاد مؤخراً واحدة من وكالاته المنفذة. وتعززت آفاق تلك الشراكة بالتوصية مؤخراً بأن يدرج تدهور الأراضي ضمن مجالات المرفق الرئيسية. وقالت إنها مع إشادتها بذلك التطور تود إبراز الحاجة إلى أن يواصل جميع الشركاء الإنمائيين إدراج المبادئ المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في برامجهم إذ أنه لا يمكن استخدام أموال المرفق إلا في تغطية التكاليف الزائدة ذات الصلة بالمزايا البيئية العالمية.

١٣ - وحققت الآلية العالمية نتائج ملموسة في المجالات التالية: تعبئة الموارد؛ وتعزيز التعاون والتنسيق؛ والمساعدة التقنية والتحليل؛ وجمع المعلومات ونشرها. غير أن من ٢المسائل الحاسمة أن توفر لها الأطراف في الاتفاقية وسائل إدرار الموارد والشراكات دعماً لتنفيذ الاتفاقية.

١٤ - ومن شأن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة أن يتيح فرصة مثالية لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المبينة في الاتفاقية ولزيادة توعية المجتمع الدولي بإمكانات الاتفاقية بوصفها نموذجاً يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة.

١٥ - ويتيح المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية فرصة للدعوة إلى أهداف الاتفاقية ولإيجاد سبل أخرى لتمويل تنفيذها. ولتحقيق هذا الغرض يجري الصندوق مشاورات مع شركائه ترمي إلى تسريع التنمية الريفية. ونظراً للصلة بين تمويل التنمية الريفية وتنفيذ الاتفاقية فهي ترجو دعم تلك الجهود.

١٦ - **السيدة شينو ويت** (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة): شددت على أن الأنشطة التي تضطلع

بها منظمتها تتصل مباشرة بتنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر وخاصة في أفريقيا، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ. فالمنظمة تتعاون وثيقاً مع الأمانات والهيئات العلمية المنشأة بموجب تلك الاتفاقيات وتسدي المشورة وتقدم المساعدة للدول الأعضاء في مجال تنفيذها.

١٧ - وقالت إن المنظمة تشترك بنشاط في التحضير لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، وخاصة بالمساعدة في إعداد التقارير التي تبين التقدم المحرز على الصعيد العالمي، ولكن الأهم من ذلك أن أكثر من مليار شخص ما زالوا ضحية انعدام الأمن الغذائي وضحية الفقر، وأن تدهور الأراضي وضياع التربة والتصحر لم يعكس اتجاهها. وبينما أسفر اعتماد التكنولوجيات الجديدة بالفعل عن زيادات كبيرة في الإنتاج الزراعي لم تكد البلدان الفقيرة تستفيد منها. ولذا فمن المسائل الحيوية أن يُشرك مستخدمو الموارد في عملية اتخاذ القرارات حتى تتسنى تلبية احتياجات البلدان المنخفضة الدخل بمزيد من الفعالية فهي التي لديها عموماً نظم إيكولوجية هشة.

١٨ - وأضافت أنه فيما يتصل بالتنوع البيولوجي فإن منظمتها هي المحفل الرئيسي، عبر لجنتها المعنية بالموارد الجينية من أجل الأغذية والزراعة، لمناقشة السياسة والأدوات التنظيمية في مجال التنوع البيولوجي. وقد تفاوضت اللجنة على تنقيح المشروع الدولي للموارد الجينية للنبات؛ وسيكون النص الجديد ملزماً ويوفر إطاراً متفَقاً عليه على الصعيد الدولي لحفظ واستدامة استخدام تلك الموارد التي هي أساس الأمن الغذائي العالمي.

١٩ - وفيما يتعلق بالتصحر أفادت أن الإطار الاستراتيجي للمنظمة يسلم بالتضارب بين الأمن الغذائي وضرورة حفظ النظم الإيكولوجية الهشة وإصلاحها وتنميتها. غير أن المنظمة تكثِّف أنشطتها في إطار اتفاقية مكافحة التصحر. وفي سبيل ذلك استهلت مفاوضات مع أمانة الاتفاقية والصندوق الدولي للتنمية الزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تتعلق بتنفيذ الاتفاقية والمساعدة التي تُقدَّم إلى الدول الأعضاء في ذلك المجال.

٢٠ - واستطردت قائلة إن المنظمة تواصل التشديد على أهمية مصادر الطاقة المتجددة في أنشطتها في مجالي الأمن الغذائي والتنمية الريفية: وإن لدى البلدان النامية بصفة عامة مصادر متجددة للطاقة، ولديها التكنولوجيات اللازمة لاستغلالها، لكنها تحتاج إلى المعلومات. فلا بد من تقديم المساعدة للسلطات المحلية والوطنية في قطاعي الطاقة والزراعة في تلك البلدان، في صياغتها لما تحتاجه من سياسات وفي تطوير آلياتها التقنية والمالية لإعداد البرامج للنهوض بمصادر الطاقة المتجددة. ولبرامج الزراعة والغابات دور رئيسي في تطوير قطاع الطاقة. ثم إنه لما كان إنتاج مصادر الطاقة المتجددة كثيف العمالة فبوسع النهوض بها أن يؤدي دوراً هاماً في إيجاد فرص العمل.

٢١ - **السيد النخصيخان** (منغوليا): قال إن هدف النمو الاقتصادي المبين في جدول أعمال القرن ٢١ عسير المنال في البلدان النامية غير الساحلية التي تعتمد بشدة على صادراتها من السلع الأولية وأفرطت في استغلال مواردها الطبيعية، فنقصت إنتاجيتها ولا سيما في القطاع الزراعي. وفي حالة منغوليا فإن زيادة إنتاج الكشمير أدت إلى زيادات في أعداد الماشية وبالتالي زاد الضغط على المراعي فبوَّر ما يقرب من ٨٠ في المائة منها. وزاد من تفاقم هذا الوضع تعاقب موجات الجفاف وغزارة سقوط الثلوج في العامين الأخيرين وأصبح البلد الآن يواجه التهديد بتناقص

الإنتاج الزراعي، الذي هو عصب اقتصاده. ومن ثم ينبغي أن يدرس مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة هذه القضية بجدية لتقديم المساعدة لأشد البلدان حرماناً وضعفاً ومن بينها البلدان النامية غير الساحلية. وفي ذلك السياق ينبغي أن تتيح الموائد الإقليمية المستديرة التي تسبق مؤتمر القمة فرصة لإعداد مقترحات ونهج مبتكرة ترمي إلى تيسير تنفيذ التزامات ريو مستندة إلى خبرة ودراية الخبراء المستقلين في ميدان التنمية المستدامة.

٢٢ - ولما كان ٤٠ في المائة من أراضي منغوليا عبارة عن صحارى فإنها جعلت تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر أولوية وطنية وأصبحت رابع بلد في آسيا يعتمد برنامج عمل وطنياً في ذلك المجال. وعلى هذا قامت بتنفيذ ١٤ مشروعاً على الصعيدين الوطني والمحلي وعززت تعاونها مع جيرانها الروس والصينيين ومع كازاخستان وقيرغيزستان في مجالات حماية البيئة ورصدها وإدارة الموارد المائية واستخدامها. غير أن منغوليا تواجه مصاعب جمة في تنفيذ برنامج عملها الوطني، بسبب القيود المالية والقيود على الموارد البشرية التي تحد من تأثير برنامج البحث والرصد والتنسيق. ومن ثم تعجز منغوليا عن تقييم أثر التصحر على تنميتها الاجتماعية الاقتصادية. ورغم تلك المصاعب فقد تقرر تنفيذ برنامج عملها الوطني بالتعاون الوثيق مع شركائها المتعددين.

٢٣ - **السيدة خان كومينز** (ترينيداد وتوباغو): بعد أن أعربت عن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما رئيس مجموعة الـ٧٧ والصين ورئيس تحالف الدول الجزرية الصغيرة، قالت إن حكومتها شاركت في شتى المحافل الدولية والوطنية لمتابعة بعض الأهداف المبينة في برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة. وبالتعاون مع مرفق البيئة العالمية استضافت ترينيداد وتوباغو حلقة عمل لتحسين قدرات الدول النامية الجزرية الصغيرة على التعامل مع تدهور البيئة والإدارة البيئية العالمية. كما تلقت المساعدة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) الذي أعد ورقة استراتيجية إقليمية لتحديد المشاكل المشتركة والحلول المحتملة لإدراج تدابير حفظ الموارد الطبيعية ضمن مبادرات التنمية الريفية.

٢٤ - وذكرت أن الاهتمام غير كاف بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات من جانب الدول النامية الجزرية الصغيرة التي تحتاج، رغم هذا، إلى أن تحصل على فرص جديدة في ذلك المضمار من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية. كذلك يبقى الكثير الذي ينبغي عمله فيما يتعلق بوضع مقياس للضعف. وعن التجارة الدولية قالت إن الدول النامية الجزرية الصغيرة ترى أنه ينبغي أن تعزِّز الشروط الخاصة والتفضيلية قدرتها على العمل بفعالية في نطاق نظام تجاري معولم.

٢٥ - وقد حدد فريق خبراء من الدول الجزرية الصغيرة النامية أنه للتحضير لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، ومواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ثمة حاجة ملحة إلى أن تعالج القضايا المتراكبة كارتفاع معدلات الفقر والتفاوت في المداخيل والتهديد الخطيرة للتنوع البيولوجي في تلك البلدان، وإلى أن تقدم المساعدة التقنية والمالية للتنمية. وستواصل الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية يقظتها وستشترك بنشاط في التحضير لمؤتمر القمة. وستبحث ترينيداد وتوباغو، من جانبها، السير نحو هدف النمو والتنمية المستدامين، وتواصل تعاونها مع المجتمع الدولي في سبيل تحقيق ذلك الهدف.

٢٦ - السيد كوجا (بوركينا فاسو): أعرب عن تأييده لبيان مجموعة الـ٧٧ والصين ثم قال إن التصحر هو أحد العقبات التي تعترض أي عمل لفائدة التنمية المستدامة،

لأنه يفاقم الفقر وخاصة في المناطق الريفية. وبوركينا فاسو تواجه موجات متكررة من الجفاف بسبب موقعها الجغرافي، وقد اعتمدت تدابير لحماية البيئة وتعزيز التنمية داعية عدداً من الجهات المؤثرة ومنها الحكومات والسلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والوكالات الإنمائية لمساعدتها. وفيما يتعلق بإدارة مواردها الطبيعية فقد وضعت نظاماً للرصد والتقييم بغية تحديد المؤشرات التي تستخدم على الصعيدين الوطني والمحلي.

٢٧ - وفي مكافحتها للتصحر تأمل أن تيسِّر البحوث فهم الظاهرة واستنباط حلول لتخفيف آثارها. وينبغي في هذا الصدد أن يدعم الشركاء الإنمائيون أنشطة مراكز البحث الإقليمية ، ومنها معهد الساحل والمركز الإقليمي للأرصاد الزراعية والمائية. ويهدف التثقيف البيئي، من جانبه، إلى إرساء الأساس لسياسة وطنية واضعاً إطار عمل تحت تصرف الجهات المؤثرة، وهو يعزز المشاركة المجتمعية والشراكة النشطة. وينبغي أن تدعم الأعمال التي يضطلع بها المجتمع الدولي التعامل مع التدهور البيئي. وعلى هذا ينبغي أن يؤدي مرفق البيئة العالمية دوراً رائداً في حل المشاكل البيئية وأن يكفل في الوقت نفسه تنفيذ الاتفاقيات المختلقة المعتمدة في مؤتمر قمة ريو.

٢٨ - **السيد بيمنتال** (الجمهورية الدومينيكية): قال إنه يؤيد البيانين اللذين أدلى بأحدهما ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وبالآخر ممثل شيلي باسم مجموعة ريو. وهو يرحب بالتقدم الهام المحرز منذ مؤتمر قمة ريو، ويرجو أن يساعد مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة في تأمين الموارد الإضافية اللازمة للتنفيذ الكامل لجدول أعمال القرن ٢١. كما يرجو أن تأتي النتائج التي يخلص إليها مؤتمر القمة شفافة وقابلة للتنفيذ، وفي المقام الأول مقبولة من الجميع.

٢٩ - وحكومته منذ أن تولت السلطة قبل أكثر من عام تسعى إلى تنفيذ خطة تشجير وطنية شاسعة لتجمعات المياه والمحتجزات الطبيعية والمناطق الجبلية، وتتخذ الخطوات لحماية أو تنظيف الممرات المائية والبحيرات الضحلة. وأنشئت لجنة وطنية للحد من الكوارث كي تعالج آثار ظاهرة النينو التي تجتاح المنطقة في كل فصل من فصول الأعاصير.

٣٠ - وأضاف أن وفده يطالب باتخاذ تدابير محددة على الصعيد الدولي لصالح الدول الجزرية الصغيرة. وأنه سيبذل قصارى جهده لاتخاذ مبادرات في مؤتمر قمة جوهانسبرغ لمكافحة التصحر الذي يؤثر على أفريقيا بوجه خاص.

٣١ - **السيد شان هي لي** (جمهورية كوريا): أشار بارتياح إلى التدابير المعتمدة لحماية التنوع البيولوجي والوقاية من خطر التكنولوجيا البيولوجية وتحسين تبادل المعلومات. وقال إن من المهم أن تنشأ آليات فعالة تمكن البلدان النامية من الاستفادة من أنشطة البحث والتطوير في هذا المجال، ومن استخدام الموارد البيولوجية والجينية، وخاصة بتشجيع القطاعين العام والخاص على تنفيذ مشاريع بحث تستجيب لاحتياجات البلدان النامية. وذكر أن من المهم أيضاً تزويد الجماهير بالمعلومات الملموسة، واتخاذ القرارات بطريقة شفافة فيما يتعلق بالتكنولوجيات البيولوجية التي لها دور كبير في حفظ التنوع البيولوجي.

٣٢ - وأضاف أنه بالنظر إلى الدور الهام لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة في التنمية المستدامة فمن المؤسف أن أوجه عدم اليقين في تسويق هذه المصادر تعوق تنميتها، وبالتحديد بالإثناء عن الاستثمار الخاص. ولحل تلك المشكلة ينبغي تعديل هيكل أسعار الطاقة وتعزيز الاستثمار المشترك بين القطاعين العام والخاص. وأضاف

أن جمهورية كوريا تعد، من جانبها، خطة طويلة الأجل لتعديل هيكل الأسعار كي تزيد السعر المطلق والنسبي لمصادر الطاقة عالية التلويث، مما يشجع على الاستثمار في أجهزة الاقتصاد في الطاقة، وفي تنمية مصادر الطاقة البديلة. وبحلول عام ٢٠٠٤ ترفع جمهورية كوريا إنتاج الكهرباء لعدد ٠٠٠ ١٧ أسرة معيشية باسترجاع الغاز البري وبالتالي الحد من غازات الدفيئة بمقدار ٠٠٠ ٥٠٠ طن تقريباً من غاز ثاني أكسيد الكربون في العام.

٣٣ - **السيد غوسبودينون** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن الاتحاد يشارك بجد في الأنشطة المتعلقة بالاستجابة للكوارث وإدارتها، وهو يولي أعلى الأولويات لمساعدة ضحايا الكوارث.

٣٤ - وعلى عكس الشواغل التي تعرب عنها وسائل الإعلام أو الشواغل الراهنة إزاء ما يبدو أنها توحي به، فالكوارث الطبيعية تودي حالياً بحياة ما بين ٠٠٠ ٧٠ و ٠٠٠ ٨٠ شخص في العام مقابل ٣ ملايين في العام في بدايات القرن العشرين. ومن الخطأ حينئذ أن يقال إن عدد المصابين من جراء الكوارث يتزايد. غير أن من الجدير بالذكر أن معظم الكوارث في هذه الأيام توفر من أبواب الرزق أكثر مما تزهق من الأرواح. فقبل خمسين عاماً كان نحو ٥٠ مليون شخص يتأثرون بالكوارث سنوياً، مقابل نحو ٢٥٦ مليوناً في عام ٢٠٠٠. وكثيراً ما كانت الكوارث الطبيعية تسوء بسبب ضعف الأحوال الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية الذي يخفض الأسباب الهيكلية الأعمق مثل ارتفاع درجات الحرارة العالمية أو التحول غير المنظم إلى الحضر أو الفقر المدقع، التي كانت بدورها تتفاقم بالفيض الكاسح من ضحايا الكوارث إلى أنحاء من المناطق الحضرية المكتظة في الغالب بالسكان وغير الصحية والخطرة. والاتحاد الدولي قدم المساعدة لأكثر من ٥٠ مليون شخص في عام ٢٠٠٠ مقابل ٥ ملايين في عام ١٩٩٠. والسبب الرئيسي في هذه الزيادة هو عدد الكوارث الجوية الهيدرولوجية كالفيضانات وعواصف الرياح وحالات الجفاف، التي تضاعفت منذ عام ١٩٩٦. وذاك هو السبب في اضطلاع الاتحاد الدولي حالياً بإجراء دراسة لأثر تغير المناخ في سياق التأهب للكوارث.

٣٥ - واستطرد قائلاً إن الاتحاد الدولي يسعى إلى أن يزيد قدرات المجتمعات المحلية والبلدان على مواجهة الكوارث. والواقع أن التخطيط الفعال يعتمد في المقام الأول على وجود أفرقة من المتطوعين المحليين القادرين على تقديم المساعدة الأساسية للضحايا قبل أن يصلهم أي دعم خارجي، وهذا ما ثبت خلال الكوارث التي حلت مؤخراً في نيبال وموزامبيق. غير أن المسؤولية عن إقامة واستمرار تحديث الهياكل الوطنية للتأهب للكوارث تقع على الحكومات.

٣٦ - ولقيام شراكات فيما بين القطاعات أثر حاسم في تعزيز اتباع نهج متعدد التخصصات للحد من الكوارث. وتتبع الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث فرقة عمل مشتركة بين الوكالات، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر عضو فيها.

٣٧ - **السيد دون نانجيرا** (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية): قال إن من الضروري أن يربط بين القضايا التي تناقش في إطار البند ٩٨ من جدول الأعمال، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقده في جوهانسبرغ في عام ٢٠٠٢، بعد ١٠ سنوات من مؤتمر قمة ريو. كما لا بد من الربط أيضاً بين العلم والتنمية. فللعلم والتكنولوجيا دور هائل في التنمية المستدامة وحماية البيئة. وقد نجمت عن زيادة استخدام التقدم العلمي

والتكنولوجي، كما أثبتت خبرة بنغلاديش، عائدات أفضل في المحاصيل الغذائية وفي الحد من الآثار السلبية للكوارث الطبيعية. ولذا لا يسع المجتمع الدولي إغفال إسهام العلم والتكنولوجيا.

٣٨ - ويجب الربط بين القضايا التي تنظر فيها، ونتائج مؤتمر يوكوهاما المعني بالحد من الكوارث الطبيعية، السلف للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. ومن الضروري أن تعزز قدرات الأمم النامية لتمكينها من التعامل بفعالية مع مشاكل البيئة والمشاكل المتعلقة بالتنمية، بما فيها الكوارث الطبيعية، لأن هذه البلدان هي الأضعف أمام تغير المناخ، والتصحر ونفاد طبقة الأوزون وانبعاثات غازات الدفيئة ومشاكل التلوث واستمرار الخسائر في التنوع البيولوجي، وأخيراً، ثمة حاجة للربط بين المعارف والممارسات المحلية والتقليدية، وبين المناقشات التي تجري بشأن البيئة والتنمية المستدامة. ويجب تقييم الأساليب التقليدية تقييماً علمياً وتحسينها حتى يمكن تطبيقها بمزيد من الكفاءة.

٣٩ - وأوضح أنه ينبغي الاستفادة القصوى من الآفاق التي تفتحها جائزة ساساكاوا للحد من الكوارث الطبيعية ودرئها. وسوف تواصل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مشاركتها بنشاط في التخفيف من وطأة الكوارث الطبيعية ودرئها لأن ٧٥ في المائة تقريباً من الكوارث الطبيعية جوية هيدرولية المنشأ. وأضاف أن منظمته سوف تشارك أيضاً في الاجتماعات المختلفة لمؤتمرات الأطراف في الاتفاقيات المتعلقة بتغير المناخ والتنوع البيولوجي ومكافحة التصحر وسائر الصكوك الدولية المماثلة كبرنامج عمل بربادوس بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبرنامج عمل بروكسل من أجل أقل البلدان نمواً. وستواصل المنظمة دعمها الكامل للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، ولتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، ومشاركتها النشطة في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة.

٤٠ - **السيدة فرودنشوس ريشيل** (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) تحدثت عن تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، فقالت إن الطاقة شرط أساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وللتنمية الصناعية. ومع هذا فمن الثابت أن ثلث سكان العالم، ومعظمهم يعيش في المناطق الريفية في البلدان النامية، لا يحصلون على الكهرباء أو غيرها من خدمات الطاقة العصرية. فإذا كان المجتمع الدولي جاداً في تحقيق أهداف إعلان الألفية، وبوجه خاص هدف تخفيض عدد الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ فعليه أن يركز على الطاقة. وقد اقترح المؤتمر الثامن عشر لمجلس الطاقة العالمي، المعقود في بوينس أيرس، تكملة أهداف إعلان الألفية بهدف مقابل هو الحد إلى النصف من عدد الذين لا يحصلون على الطاقة. ويجب النظر إلى تنمية الطاقة الريفية على أنها جزء أساسي من استراتيجية التنمية الريفية الشاملة، بما في ذلك توليد المداخيل وفرص العمل. ويقتضي توفير الطاقة، وخاصة الكهربا استثمارات كبيرة. ولا بد من توافر سياسات مبتكرة على الصعيدين الوطني والدولي تشمل التمويل العام لبرامج كهربة الريف وتقديم الحوافز للقطاع الخاص من أجل تلبية احتياجات المناطق الريفية من الطاقة.

٤١ - ويقتضي وضع أي تصور للطاقة المستدامة زيادة الطاقة المتجددة عن الحصة الحالية وهي ١٤ في المائة من الطاقة العالمية. وتركز بعض برامج اليونيدو على تعزيز تكنولوجيات الطاقة المتجددة؛ كما تعمل المنظمة على بناء القدرات المحلية في البلدان النامية على تصنيع وتركيب وصيانة تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتوفير خدمات ما بعد بيع هذه التكنولوجيات. ومن المهم وهي تقوم بذلك

أن تقيم شراكات طويلة الأجل بين القطاعين العام والخاص. وأضافت أن تكنولوجيا الطاقة النظيفة وكفاءة الطاقة مجالان آخران يحتاجان إلى تحسين على المستوى الدولي كي تؤدي الطاقة دورها الأكثر نفعاً في سياق التنمية المستدامة. ولليونيدو دور فريد في تصدي الأمم المتحدة لقضايا استخدام الطاقة الصناعية في البلدان النامية. فالمنظمة تقوم بعملها بشراكة مع منظمات أخرى كثيرة على الصعد الدولي والإقليمي والوطني.

٤٢ - **السيد لويس** (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة فقال إن التنمية الاجتماعية الاقتصادية وحماية البيئة لا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى. ولا بد من توافر العمل الموضوعي والإدارة السياسية المتحددة للنهوض بالتنمية المستدامة وتقديم المساعدة للمعرضين للخطر وهم بوجه خاص الفئات الفقيرة والأكثر ضعفاً. ولقد كان المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، المعقود في بربادوس، أول جهد عالمي لترجمة جدول أعمال القرن ٢١ ومبادئه إلى فعل. وجاء برنامج عمل بربادوس متسماً بأهمية طاغية بالنسبة للدول النامية الجزرية الصغيرة، لأنه تصدٍ مباشرة لوضعها الفريد ولأوجه ضعفها. فقد أصبحت التنمية وحماية البيئة عمليتين لا تنفصلان. كما أن الأمين العام طالب في خريطته لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، بالتنفيذ الكامل والسريع لبرنامج عمل بربادوس. ففي حين تتحمل الدول النامية الجزرية الصغيرة المسؤولية الأولى عن ذلك التنفيذ، فهي لا أمل لها بلا شراكة المانحين.

٤٣ - وقال إن الوسائل التقليدية لدعم التنمية والتجارة يتعين تغييرها؛ فالدول النامية الجزرية الصغيرة تواجه عقبات مباشرة، وخاصة ارتفاع تكاليف الطاقة ومشاكل النقل والمواصلات والاعتماد على الأسواق النائية، وضعفها أمام الكوارث الطبيعية. ولذا فلا مناص من إيجاد حلول عالمية، والدول النامية الجزرية الصغيرة مصممة على المشاركة بفعالية في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة.

٤٤ - وقد ثبت بمضي السنين أن الحفاظ على التنوع البيولوجي عنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة وقد استفادت الدول الجزرية كثيراً من كونها أطرافاً في اتفاقية التنوع البيولوجي. وبالمثل، تلتزم بلدان تحالف الدول الجزرية الصغيرة بأن تصبح أكثر اطلاعاً على آثار الانضمام إلى بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة البيولوجية. وبما أن الدول النامية الجزرية الصغيرة تعتمد كلياً على استيراد النفط الذي سبب لها اختلالات تجارية شديدة فقد أصبحت تسعى إلى تنظيم للطاقة أكثر استدامة ولكن ليست لديها القدرة ولا الوسائل للاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة، ولذا فهي تناشد المؤسسات المالية الدولية بما فيها مرفق البيئة العالمية تقديم الدعم إليها.

٤٥ - ومن المهم أيضاً معرفة كيفية تطبيق التدابير المعتمدة. وبوسع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والبلدان المانحة أن تؤدي دوراً مفيداً في هذا الصدد بأن تركز على الوسائل العملية للتعاون والتنسيق. فالدول النامية الجزرية الصغيرة المحرومة بسبب عزلتها وصغر حجمها يجب أن تجد سبلاً لاجتذاب التمويل من القطاعين العام والخاص، وأن تؤمِّن المساعدة والتنسيق اللازمين لها. ثم إن تطور شبكة هذه الجزر، التي أصبحت أداة هامة للتنمية المستدامة إنما هو فخر للدول الأعضاء في التحالف. غير أن بقاء هذه الشبكة مشروط بالمساهمات الطوعية، ويرى التحالف أن يدرج تمويله في الميزانية العادية للأمم المتحدة.

٤٦ - **السيدة ألفسين نورودوم** (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة): تكلمت عن اتفاقية التنوع البيولوجي فقالت إن اليونسكو تتعاون من خلال برنامجها الحكومي الدولي المعني بالإنسان والغلاف الحيوي، مع الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي وأمانتها، وأن آخر مؤتمر للأطراف قد دعا اليونسكو إلى إطلاق مبادرة عالمية بشأن التنوع البيولوجي والتربية والوعي العام، تصمم من أجل حشد الحكومات والخبراء والمنظمات من جميع البلدان. وقد وضع بالفعل مشروع استراتيجية شاملة وبرنامج عمل لتلك المبادرة، وتم تحديد أربعة مجالات ذات أولوية هي: إذكاء الوعي العام بالتنوع البيولوجي وإسداء المشورة بشأن إدراج التنوع البيولوجي ضمن مشاريع بناء القدرات؛ وإبراز جوانب الاتصالات والتعليم بغية مواءمة السياسات المحلية والإقليمية والدولية وتيسير اعتماد سياسات مشتركة بين القطاعات؛ ووضع نماذج عملية للتثقيف عن التنوع البيولوجي، عن طريق الدروس المستفادة وأفضل الممارسات بما فيها الاتصال بالمنظمات الشعبية. وقالت إن لمسألة التثقيف عن التنوع البيولوجي والوعي العام بعداً عالمياً وينبغي أن تشترك فيها مؤسسات عديدة. واليونسكو، بصفتها مديرة المهمة بالنسبة للفصلين الهامين من جدول أعمال القرن ٢١ وهما تسخير العلم لأغراض التنمية المستدامة (الفصل ٣٥) وتعزيز التعليم والوعي العام والتدريب (الفصل ٣٦) مستعدة للإسهام في العملية التحضيرية لمؤتمر قمة جوهانسبرغ.

٤٧ - **السيد جمال الدين** (مصر): استرعى الانتباه إلى الاجتماع الوزاري الإقليمي الأفريقي الذي عُقد مؤخراً في سياق التحضير لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، فهو قد شدد على أن تدهور الأراضي والتصحر هما السببان الجذريان للفقر، وخاصة في أفريقيا حيث يعيش ٧٠ في المائة من السكان في المناطق الريفية. ورحب بعمل الأمانة من أجل الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، الذي يجب أن تدعمه الجمعية العامة دعماً قوياً ولا سيما بزيادة ميزانيتها وتخصيص ما يكفيها من الموارد البشرية والإدارية والمالية لكفالة ألا تعتمد حصراً على مساهمات من خارج الميزانية. وأوضح أن وفده يؤيد اقتراح الأمين العام بأن يجري استعراض لتنفيذ استراتيجية يوكوهاما لعالم أكثر أماناً. وينبغي أن يدرج مؤتمر القمة العالمي عنصراً هاماً عن الكوارث الطبيعية - حيث ٩٠ في المائة من ضحاياها من البلدان النامية - فهي وفقاً لتقديرات الأمين العام تتسبب فيما لا يقل عن ١٠٠ مليار دولار من الخسائر سنويا، فضلاً عن الخسارة الفادحة في الأرواح.

٤٨ - وطالب بإيضاحات عن تشكيل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات، المشار إليها في تقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/56/68)، وخاصة فيما يتعلق بتمثيل المنظمات الإقليمية. فوفده يرى أن يقوم هذا التمثيل على أساس دائم - لا على أساس التناوب؛ وفي حالة أفريقيا فليس بها سوى منظمة واحدة هي منظمة الوحدة الأفريقية، والتناوب قد يستبعد تمثيل قارة كثيراً ما تحل بها الكوارث الطبيعية الخطيرة. ثم إن التقرير يذكر أن وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية يواصل تعيين ممثلي المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني؛ ويرى وفده ضرورة التفكير في آلية رسمية من أجل ضمان أن تتم هذه التعيينات في إطار آلية حكومية دولية.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥